مدى الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي بمخصص عقارات التصفية واثره على عدالة القوائم المالية/ بحث تطبيقي

The extent of compliance with the Central Bank's of Iraq instructions regarding the liquidation real estate allocation and its impact on the fairness of the financial statements /An applied research

هيفاء حسين جوري	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	haifaahjory@gmail.com
م.ق.د.صلاح هيمت محمد	البنك المركزي العراقي	salah.haimet@gmail.com

المستخلص :

يجب ان تعد البيانات المالية للمصارف بدقة ووضوح وعدالة وتعبر عن الوضع المالي فضلاً عن اتصافها بالموثوقية ،و بموجب قرار مجلس ادارته رقم (74) لسنة 2020 قد طبق البنك المركزي العراقي على المصارف استناداً الى المادة (33/ثانياً)من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، بمعالجة العقارات المستملكة نتيجة تسوية ديون المملوكة منذ سنوات سابقة بأحتساب عليها مخصص عقارات التصفية بنسبة 20% عن كل عقار مستملك وعن كل سنة تأخير لغاية (5) سنوات يحتسب نسبة 100% .وهنا تبرز أهمية البحث لموضوع العقارات التي آلت الى المصارف نتيجة تسوية دين والمخصص الواجب احتجازه لمواجهة مخاطر الاحتفاظ بهذه العقارات الذي يساعد على أظهار البيانات المالية للمصرف بصورة عادلة،

وقد استخدم منهج البحث الاسلوب الوصفي النظري والتحليلي وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها (يعد احتساب مخصص عقارات التصفية من المواضيع المهمة والحديثة التي لها أثر مباشر على مصداقية القوائم المالية التي تقع مسؤولية اعدادها على ادارة المصرف والافصاح عنها بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية طبقاً للمعايير المحاسبية ولتعليمات البنك المركزي العراقي) ،اما أهم التوصيات التي توصل اليها البحث (ضرورة التخلص من العقارات ضمن المدة القانونية التي نص عليها قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 كون ان احتساب المخصص يؤثر على الارباح ونتائج الاعمال)

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، القوائم المالية ،مخصص عقارات التصفية.

Abstract:

The financial statements must accurately, clearly and fairly present the financial situation and financial statements should be reliable as well. Pursuant to Board Decision No. (74) 2020, CBI obliges banks, according to the Banking Law No. (94) for the year 2004, Article (33) paragraph 2 concerning real estate owned from previous years and expropriated as a result debt settlement , to apply a real estate liquidation provision at a rate of 20% for each property expropriated and at a rate of 100% for each year of delay up to (5) years .also from the significance of the issue of real estates that become a property of banks as a result of debt settlement and the provision to be withheld to face the risks of seizing such real estates .This procedure helps to fairly present the financial statements of the banks .and as a descriptive, theoretical, analytical and analytical method, and the search for a group of the first of the most important (calculating the provision for liquidation real estate is one of the modern and topical topics that have a financial impact on financial management and fair disclosure) and free from fundamental errors in accordance with the regulations of accounting standards and the instructions of the Bank of Iraq , then the financial accounting that the research reached (the disposal of real estate within the legal accounting stipulated in Law No. 94) for the year 2004that accounting for profits and business results.

Keywords: Central Bank, financial statements, allocation of liquidation properties

المقدمة :

ايستخدم لبنك المركزي العراقي أدوات رقابية يتمكن من خلالها القيام بالإشراف على المصارف في ممارسة أنشطتها والتأكد من سلامة بياناتها المالية، والتزامها وامتثالها للقوانين والتعليمات المصرفية.

واهم هذه الأدوات الرقابية القوائم المالية والكشوفات الدورية التي ترسل الى البنك المركزي العراقي وفق مواعيد محددة، فضلا عن اصدار تعليمات مجلس أدارة البنك المركزي اداة من الادوات الحديثة في سنة 2020 المتمثلة باحتساب مخصص عقارات التصفية على العقارات المستملكة نتيجة تسوية دين بنسبة 20% عن كل عقار مستملك وعن كل سنة تأخير تجاوزت المدة القانونية المحددة في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 مادة (33) ثلنياً ،لأهميته وتأثيره على المركز المالي ونتيجة النشاط، إذ أن بناء التحليل المالي بالاعتماد على بيانات غير حقيقية وغير سليمة سيعطي نتائج غير صحيحة ، ومن ثم سيعرض المصرف بشكل خاص والقطاع المصرفي ككل الى مخاطر عدة ، لذا يجب ان تعد البيانات المالية على وفق مبادئ والمعايير المحاسبية لتكون بمستوى عال من الجودة وتدعم المصداقية والثقة والوضوح والمرونة والقابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية، لتلبي حاجة البنك المركزي العراقي في أداء مهامه الاشرافية، وتلبي حاجة مستخدميها لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

وللإحاطة بموضوع البحث ، تم تقسيمة الى أربعة مباحث حيث تناول المبحث الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة ، واما المبحث الثاني فتناول الاطار النظري العام للبحث وتضمن المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث اما المبحث الرابع يحتوي على جانبين جانب الاستنتاجات بينما تضمن الجانب الثاني مجموعة من التوصيات في ضوء ما سبقة من استنتاجات.

المبحث الاول : منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث : يعتبر البنك المركزي الجهة المشرفة والمسؤولة عن تنظيم ورقابة عمل المصارف في العراق، لذلك أصدر البنك المركزي تعليمات رقم (74) لسنة 2020 بناءا على المادة (33/ثانياً) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 باحتساب مخصص عقارات التصفية بنسبة 20% عن كل عقار وعن كل سنة تأخير للعقارات التي تم استملاكها نتيجة تسوية دين ولم يتم التخلص منها او بيعها خلال المدة المحددة في القانون والبالغة (سنتين)من تاريخ استملاكها. تكمن مشكلة البحث في الاتي:

ان عدم التزام المصارف في تكوين مخصص عقارات التصفية للعقارات التي آلت الى المصارف نتيجة تسوية دين دون التخلص منها خلال المدة المحددة في القانون والتعليمات تؤثر في عدالة وموثوقية البيانات المالية وبتالي على قرارات المستثمرين.

ثانياً: اهمية البحث : تبرز اهمية البحث لاهمية مخصص عقارات التصفية بالنسبة للمصارف الذي يساعد على أظهار البيانات المالية للمصرف بصورة عادلة وموثوقة، ومن شأنه ان يحفز المستثمرين على الاستمرار بالاستثمار في هذه المصارف كما يولد الثقة لدى المقرضين والمودعين في المصرف على تطوير انشطتهم ،ويجنب المصرف المساءلة القانونية والجزاءات.

ثالثاً : **اهداف البحث**

1. بيان الدور الرقابي الاشرافي للبنك المركزي العراقي ومدى مساهمة تطبيق قرار مجلس ادارته وفق المادة (33) من قانون المصارف 94 لسنة 2004 في دعم مصداقية القوائم المالية للمصارف.
2. بيان الاطار المفاهيمي للقوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحديد المعايير ذات الصلة بأعداد وعرض القوائم المالية.
3. تحليل الدور الرقابي للبنك المركزي في المصارف العراقية في دعم مصداقية القوائم المالية من خلال آلية قرار مخصص عقارات التصفية .

رابعاً: فرضية البحث: ان تطبيق تعليمات البنك المركزي بخصوص مخصص عقارات التصفية سوف يعزز من عدالة وموثوقية البيانات المالية والافصاح المحاسبي.

خامساً : منهج البحث : أعتمد البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عن طريق عرض ودراسة الآلية المتبعة بالقطاع المصرفي، وتحليل البيانات المالية للسنة المنتهية 2020 لعينة البحث في الجانب التطبيقي.

سادساً: حدود البحث المكانية والزمانية :

الحدود المكانية: تشمل المصارف العراقية المجازة في العراق لتطبق البحث بعينة من المصرف الخليج التجاري.

الحدود الزمانية:البيانات المالية السنوية للمصرف عينة البحث للسنة المالية المنتهية2020،قبل تطبيق وبعد التطبيق

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

1. **مجتمع البحث:** جميع المصارف العراقية قبل تطبيق القرار وبعده .
2. **عينة البحث:** تشمل عينة البحث مصرف الخليج التجاري .

ثامناً: **أساليب جمع البيانات والمعلومات**

ا. **الجانب النظري:** أعتمد البحث على المصادر الآتية في جمع البيانات: التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة، الكتب العراقية والعربية والأجنبية، المقالات والدوريات والبحوث، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

2. الجانب العملي

أ- اعتمد على التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي الخاصة بمخصص عقارات التصفية لسنة 2020.

ب- التقارير السنوية الصادرة للمصرف عينة البحث لسنة 2020.

ج- البيانات المالية للسنة المنتهية 2020/12/31 للمصارف عينة البحث.

الدراسات السابقة

1. دراسة (كاظم 2015) : جدول رقم (1)

عنوان الدراسة	الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين الائتمان المصرفي
أهداف البحث	صياغة اطار نظري للتعريف بالجهاز المصرفي والجهات الرقابية والإشرافية المؤثرة فيه فضلا عن الائتمان المصرفي.
الاستنتاجات	تسهم رقابة البنك المركزي في مراقبة وتطور نمو الائتمان المصرفي، وضمان وسلامة استمرارية النظام المصرفي ، والتأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية ومدى كفاءتها وملائمتها واكتشاف نقاط الضعف واقتراح وسائل لعلاجها وحماية حقوق المساهمين والمودعين.
التوصيات	تعزيز دور الرقابة المصرفية للبنك المركزي العراقي لضرورة القيام بعملية الرقابة والمراجعة والمتابعة للائتمان المصرفي وتنظيم وضعها وحركتها وارصدتها وتحديث المعلومات الائتمانية وتقييم ودراسة الضمانات اللازمة .

2. دراسة (الشوابكة 2013) :

عنوان الدراسة	مشكلات التدقيق المخصصات والاصول المحتملة والالتزامات المحتملة .
أهداف البحث	هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بالتدقيق على تقدير المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية، وبيان الفروق ذات الدلالة المعنوية التي تعود للخلفية الشخصية لأفراد العينة إن وجدت. وكذلك معرفة مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية.
أهم الاستنتاجات	اظهرت النتائج على الرغم من ان المدققين ملتزمون بمتطلبات معايير التدقيق الدولية (معيار 540) في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة ،الا ان كان الالتزام التزاما نسبيا مما يعطي الانطباع بوجود مشكلة. وقد تعود أسباب الالتزام النسبي إلى قلة إدراكهم للمسؤولية والأهمية للبنود التي يدققون عليها وكذلك اعتقادهم بعدم وجود محاكمات

	رادعة وعدم تأثير ذلك في خسارتهم لزبائنهم وسمعتهم، ومن الممكن أن يكون أحد الأسباب عدم الإلمام الكافي بمتطلبات معايير التدقيق الدولية.
التوصيات	أن يهتم المدققون بالالتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية في التدقيق على التقديرات المحاسبية وتحديدا المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة لما لذلك من أهمية كبيرة في سد باب من أبواب الاحتيال المالي الذي يؤدي إلى عرض قوائم مالية مضللة لمستخدمي هذه القوائم المالية من المساهمين والمستثمرين وغيرهم.

المبحث الثاني : المحتوى النظري للبحث

أولاً: تعريف البنك المركزي

جدول رقم (2)

السامرائي، والدوري ،2013: 28	البنك المركزي هو المؤسسة النقدية الحكومية التي تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد ، ويقع على عاتقه مسؤوليتها اصدار النقد ، والعمل كوكيل مالي للحكومة ومراقبة الأجهزة المصرفية ومراقبة عملية الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي ،وهي المسؤولة عن الاستقرار النقدي للبلد من خلال قدرتها في التحكم بتوفير أو سحب الكميات النقدية لكفيلة بخلق حالة الاستقرار والتوازن بين حاجات النشاط الاقتصادي واستقرار السياسة النقدية للبلد .
المحياوي ، ٢٠١٦ : ٣٦	مؤسسة عامة لا تهدف للربح ، بل تهدف إلى المحافظة على الاقتصاد الوطني بقيامها بوظائفها باعتبارها بنك البنوك ، والتي يقع على عاتقها مسؤولية الإشراف والمراقبة على أنشطة المؤسسات المالية والمصرفية ، وتوجيهها نحو تحقيق أهداف أساسية للاقتصاد الوطني.

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات أعلاه

ثانياً: اهداف البنك المركزي:حددت المادة(3) من قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004،أهداف البنك المركزي بالاتي: (الزبيدي، واخرون، 2021 :43).

1. إصدار النقد وإدارته ، وتحديد فئاته ومواصفاته .
2. صياغه وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسة سعر الصرف.
3. وضع نظام وسياسة سعر الصرف الأجنبي وتنفيذها ، وتنظيم سوق الصرف الأجنبي ورقابته .
4. إصدار اللوائح والتعليمات الرقابية للجهات المرخص لها والمسؤولين الرئيسيين ، والاشراف والرقابة عليها.
5. وضع سياسة ادارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، وتنفيذها.

ثالثاً: ادوات والاساليب الرقابية للبنك المركزي: هناك العديد من التي يستخدمها البنك المركزي في الرقابة على المصارف

1. **الرقابة المكتبية** : تعتبر الرقابة المكتبية من اهم انواع اساليب الرقابة التي يمارسها البنك المركزي والتي عن طريقها يتم فحص وتحليل التقارير والبيانات التي ترفعها المصارف بانتظام الى البنك المركزي ، وذلك للوقوف على حقيقة المراكز المالية ودرجة كفاءة ادائها ، كما يراقب التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى المصارف للتأكد من مدى تنفيذ قراراته وخلو نشاط المصارف من اية مخالفة (ذهبية ، ٢٠٠٧ : ٨٩).
2. **الرقابة الميدانية (التفتيش الميداني)** ظهرت اهمية وظيفة اشراف البنوك المركزية على المصارف خصوصاً في الفترة من بداية الثمانينيات وحتى الوقت الراهن نظراً للتطورات المالية الهائلة سواء على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي (الدوري والسامرائي، مصدر سابق : 67) .ويستخدم من ضمن الرقابة الميداني معيار (CAMELS) لتقييم وتصنيف المصارف ويعرف هذا المعيار بانه: (وسيلة إشرافية للتحقق من ان المصارف تعمل بشكل جيد وانها قد تحتاج الى اشراف ومراقبة دقيقة) (الامام والشمري ، ٢٠١٠ : ١٧) .

3. **مخصص عقارات التصفية** :هو مخصص يتم احتجازه من قبل المصارف للعقارات التي آلت اليها نتيجة تسوية دين ولم تتمكن من التخلص منها خلال المدة المحددة في الفقرة ثانياً من المادة (33) من قانون المصارف وندرج ادناه قرار مجلس الادارة البنك المركزي بخصوص تكوين هذا المخصص .

قرار رقم (74) لسنة/ 2020	صدر مجلس ادارة البنك المركزي قرار رقم (74) لسنة/ 2020 /539 بشان المصارف المفروضة عليها غرامات نتيجة عدم قيامها بتخلص من العقارات التي ألت اليهم نتيجة تسوية دين، حيث وافق البنك المركزي على رأي اللجنة الاستشارية بتكوين (مخصص عقارات التصفية) في حال تعذر بيع العقارات بنسبة (20%) من قيمة ضم العقار ولمده (5) سنوات تبدأ من بداية السنة الثانية لتملكه وضمن المهلة القانونية المنصوص عليها بالفقرة (2) من المادة (33) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

رابعـــاً : اجراءات البنك المركزي في تبني تطبيق المعايير الدولية من قبل المصارف

شهد العالم الاقتصادي العديد من الأزمات المصرفية ، مثل الأزمة المالية العالمية ، وأزمة الديون السيادية الأوروبية ، وأزمة القروض غير العاملة ووسط تلك الازمات السابقة ظهرت أزمة "جائحة كورونا"، والتي وجهت ضربة قوية للاقتصاد في جميع دول العالم، ازدادت حدتها على القطاع البنكي مقارنة بأي مؤسسة مالية أخرى(Bipasha & Suborna ،2020).

ونتيجة لتلك الازمات الاقتصادية والاخلاقية واثرها على القطاع المصرفي :

1. **الافصاح المحاسبي في التقارير المالية** ، واصدار المعايير الخاصة بتغيير تنظيم المنتجات الأساسية والأدوات المالية للمؤسسات المالية ، ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB "والذي اهتم بإصدار المعايير الخاصة بزيادة الشفافية في المؤسسات المالية ، وتمكين المستثمر من فهم تأثير أعمال التنفيذ اللاحق ، ومن تلك المعايير التي تولت المنظمة اصداراها للعمل على تحسين شفافية القوائم المالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الادوات المالية ، والذي يتعلق بالملاحظات على البيان المالي حول الإفصاحات في وقت مبكر ، ويعمل على تسهيل حصول المستثمرين والهيئات التنظيمية على المعلومة وجعلها في متناول ايديهم ، مما يوفر تحليلاً أفضل وقابلية للمقارنة (Bert&Ben،2019).
2. **الالتزام بمقررات "بازل III" للسيولة:** حيث قامت لجنة بازل بتطوير معيارين للإشراف على مخاطر السيولة وهما:
   (أ) **نسبة تغطية السيولة**
   (ب) نسبة صافي مصادر التمويل المستقر(خليل ،2011: 58)
3. **تقديم خطة واختبارات الضغط** : المخاطر العالية التي تتصف بها البيئة العراقية تحتم على السلطة الاشرافية ان تقوم بإجراء اختبارات الضغط (الجهد) على المصارف العاملة في العراق للتحوط من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، وكذلك تطبيقاً للمقررات الدولية التي جاءت في بازل III ، وإن اختبارات الضغط تعد محاكاة لمتطلبات الرقابة الاشرافية والتي بها تعرض المصارف لسيناريوهات اخطار متنوعة وذلك لفحص وقياس مدى صمود تلك المصارف فيما لو تعرضت لازمة فعلاً .

اختبار الضغط (الجهد) : هو احد ادوات ادارة المخاطر يقوم على اختبار مؤسسة مالية أو محفظة اوراق مالية او نظام مالي كامل لمعرفة مدى قابليته في تحمل الصدمات ، اذ تعد اختبارات الضغط من ادوات ادارة المخاطر المهمة من قبل المصارف كجزء من ادارتها الداخلية للمخاطر ، والمعززة من قبل المشرفين بإطار كفاية راس المال ، وتعمل اختبارات الضغط على تحذير ادارات المصارف من سلبيات النتائج غير المتوقعة لمجموعة المخاطر وتشير الى مقدار راس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة ، وتعد ايضاً اداة مكملة لمقاربات ومقاييس ادارة المخاطر فهي تؤدي دوراً مهماً في :

1) توافر تقييمات سابقة للمخاطر
2) تتغلب على قيود البيانات التاريخية

3) تدعم ادارة المخاطر الداخلية والخارجية وادوات الاتصال بينهما
4) تقدم البيانات لإجراءات التخطيط للسيولة وراس المال
5) تحدد مدى تحمل المصرف للمخاطر
6) تسهل تطوير التخفيف من المخاطر وخطط الطوارئ خلال مجموعة من الظروف الضاغطة (خليل ،2011: ٧٨).

خامساً : تعريف وأهداف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية: بانها مجموعة من الكشـــوفـــــات والجداول والتقارير التي يتم إعـــــــدادها في نهاية مدة زمنية (المدة المحاسبية) بهدف بيان وضع المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة نشاطها وما تمتلكه من موجودات وطبيعة هيكل تمويلها في نهاية تلك المدة الزمنية" (عبود وفهمي،2019: 12).

أهداف القوائم المالية : حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASC" أهداف القوائم المالية بالآتي :

1. تهدف القوائم المالية إلى توفير معـــلومات حـــول المركز المالي ، والأداء والتغييرات في المركز المالي لمشروع تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. تلبية الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية وعلى كل حال لا توفر المعلومات كافة التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم إلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية. (لجنة المعايير المحاسبة الدولية: ٢٠٠٦: ٣٦).

سادساً : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أولًا : الخصائص النوعية الأساسية :

1. الملاءمة Relevance. تعد هذه الخاصـــية أســـاســـية لجودة المعلومات المحاســـبية، أذ من الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها لمتخذي القرارات على المستوى الداخلي والخارجي. ولقد اهتمت العديد من الدراسات بخاصية الملاءمة، نظرًا للأهمية التي تتمتع بها. فقد عرفتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية بأنها "المعلومات التي يجب أن تكون ملاءمة لأحتياجات متخذي القرارات، وتؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية. (Lev B, and P. Zarowin, 1999: 363)، وتتكون خاصية الملاءمة من ثلاث سمات ثانوية هي :

أ. **القيمة التنبؤية** Predictive Value .
ب. **القيمة التأكيدية**Feedback Value .
ت. **الأهمية النسبية** Relative importance .

2. التمثيل الصادق Representational Faithfulness.تتمثل الخاصية الأساسية الثانية من الخصائص النوعيّة للمعلومات المحاسبيّة، وقد اتخذت عملية استبدال خاصية الموثوقية بخاصية التمثيل الصادق وقتاً طويلاً ، فقبل إصدار النشرة رقم (SFAC 8) كانت خاصية الموثوقية أحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبيّة وكانت خاصية التمثيل الصادق تنتمي إلى الخصائص الثانوية لخاصية الموثوقية، ولكن تعريف خاصية الموثوقية لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية مما أدى إلى فهم مختلف، وألقى باللوم على التقديرات الناتجة عن تطبيق المحاسبة على أساس القيمة العادلة لكونها لا تتسم بالمصداقية لأنها لم تكن دقيقة، ولكن بإصدار النشرة رقم (SFAC 8) تم استبدال مصطلح الموثوقية بالتمثيل الصادق مع توضيح الآثار المترتبة على ذلك، ومن ثم فإن هذا الاستبدال سيؤدي إلى فهم التقديرات المحاسبيّة للقيمة العادلة على وجه التحديد.(Qi, Ershi & Shen,2013:25) ويقصد بالتمثيل الصادق ان تكون المعلومات قد مثلت بصدق العمليات المالية أو اي احداث اخرى يفهم بانها تمثلها أو من المتوقع ان تمثلها (Thomas et al, 2015: 110) .

وتتكون خاصية التمثيل الصادق من ثلاث سمات ثانوية هي :

أ. **الحيادية**Neutrality .

ب. **الاكتمال** Complete.

ت. **الخلو من الأخطاء** Error free .

ثانياً : الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات:

1. **التوقيت المناسب** Right time .
2. **القابلية على المقارنة** Comparison.
3. **القابلية للفهم** Understandability.
4. **القابلية على التحقق** Verifiability.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

نبذة تعريفية عن مصرف الخليج التجاري:

أ- **التأسيس:**تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/2007 المؤرخة في 1999/10/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات على وفق قانون الشركات (21) لسنة /1997 برأس مال قدره (600) مليون دينار مدفوعاً بالكامل، وباشر نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 وفتح الفرع الرئيس أبوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي المرقمة ص. أ/115/3/9 والمؤرخة في 2000/2/7 على وفق أحكام قانون البنك المركزي (64) لسنة /1976 الملغي ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة، وقد تم تعديل عقد التأسيس بزيادة رأس مال المصرف عدة مرات إلى أن وصل إلى (300) مليون دينار عراقي نهاية ٢٠١4.

ب- **أهداف المصرف** : يهدف المصرف إلى تعبئة الأموال الوطنية بصفة ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والأعمال المصرفية التجارية المحلية والدولية على وفق القوانين النافذة مساهمة منه في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد وكذلك يهدف المصرف إلى توسيع السوق النقدية والمساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والخبرات ودعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق أعلى أرباح للمساهمين. ويملك مصرف الخليج التجاري عدة فروع في بغداد وبقية محافظات العراق بلغ عددها (٢٢) فرعاً جميعها تسعى إلى تحسين خدمة الزبائن وتقديم أعلى مستويات التميز في الخدمات المصرفية.(تقرير مجلس الادارة لسنة /2020)

واقع تطبيق مخصص عقارات التصفية في المصرف : بلغت قيمة العقارات التي يمتلكها المصرف والتي آلت إلية نتيجة تسوية دين بحسب ما ورد في تقرير البيانات المالية لسنة 2020بمبلغ (1793630) الف دينار(مليار وسبعمائة وثلاثة وتسعون مليون وستمائة وثلاثون الف دينار)عن العقارات البالغ مجموعها (4)عقارات والجدول الآتي يوضح تفاصيل هذه العقارات وتواريخ استملاكها.

جدول رقم (3)/ تفاصيل العقارات المستملكة نتيجة لتسوية ديون المصرف عن التسهيلات الممنوحة لزبائنه :

نوع العقار	اسم الفرع المصرف	المساحة العقار المستملك	تاريخ الاستملاك	قيمة العقار الف دينار
1- المثنى ٢٨١ الشامية	السماوة	355,90 م	2017/9	233,841
٢ – المثنى 26/1313/65 ام الخيل	السماوة	200م	2017/9	91,866
3- المثنى 26/١١٤٦/65 ام الخيل	السماوة	200م	2017/9	133,623
4- كربلاء العباسية 70/119 مقاطعة ٢٤	كربلاء	632,5م	2016/12	1,334,630
مجموع رصيد الحساب				1,793,630

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف 2020.

ـــ تطبيق قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي من قبل المصرف

ان تطبيق قرار البنك المركزي على العقارات العائدة للمصرف الواردة في الجدول رقم (3) سيؤدي الى تكوين مخصص عقارات التصفية بمبلغ (1,343,300,000) دينار وهذا سيؤدي الى تغير في رصيد كشف الدخل تنفيذاً لقرار البنك ، والجدول الآتي يوضح آلية الاحتساب وتفاصيل المبلغ المحتجز لمخصص عقارات التصفية الذي تم الافصاح عنه ضمن البيانات المالية لسنة 2020الخاص بالمصرف.

جدول رقم (4)/احتساب المخصص من قبل مصرف الخليج

نوع العقار	تاريخ الاستملاك	مبلغ العقار المستملك/ دينار	النسبة /المحتسبة من قبل المصرف	المخصص عقارات التصفية /المحتسب من قبل المصرف(المبلغ x النسبة)
كربلاء العباسية 70/119 مقاطعة ٢٤	2016/12	1,334,630,000	%20	266,926,000

جدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير السنوي لسنة 2020.

في ضوء ما تم استعراضه في الجدول رقم (4) اعلاه ، فان كشف الدخل لسنة 2020 قد اظهر مقدار المبلغ المحتجز من قبل المصرف عن مقابل مخصص عقارات التصفية بمبلغ (266926000) دينار بنسبة احتجاز تمثل 20% من قيمة العقار المستملك من قبل المصرف والموضح تفاصيله في الجدول المشار اليه في اعلاه ، في حين ان الآلية التي رسمها قرار البنك المركزي توجب على المصرف احتجاز ما نسبة 80% من قيمة العقار مع الاخذ بالاعتبار فترة السماح الممنوحة بموجب القرار مدار البحث، وبهذا فان المبلغ الواجب احتجازه والافصاح عنه في البيانات المالية لسنة /2020الخاصة بالمصرف ينبغي ان يكون(1,343,300,000) دينار يبين قائمة الدخل الخاصة بالمصرف والجدول رقم (5) التي توضح تأثير تطبيق قرار مجلس ادارة البنك المركزي على قائمة الدخل الخاصة بالمصرف والاختلافات في تطبيق القرار المذكور. و الكشف رقم (1) يبين تأثير تطبيق القرار على البيانات المالية في ضوء احتساب الباحثة:

كشف رقم (1)/قائمة الدخل للمصرف الخليج التجاري

للسنة المالية المنتهية في 31 /كانون الأول/ ٢٠٢٠

البيان	2020 قبل التطبيق/ دينار عراقي	2020 بعد التطبيق/ دينار عراقي	مقدار التأثير/دينار
ايرادات الفوائد	6,668,966,833	6,668,966,833	
مصروفات الفوائد	(3,294,975,250)	(3,294,975,250)	
صافي إيرادات الفوائد(هامش الفائدة)	3,373,991,58	3,373,991,58	

و صافي إيرادات العمولات	1,740,330.492	1,740,330.492	
ايرادات مبيعات نافذة العملة	6,571,447,111	6,571,447,111	
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	11,685,769,186	11,685,769,186	
صافي أرباح تحويل عملات أجنبية	224,585,910	224,585,910	
صافي أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	—	——	
إيرادات تشغيلية أخرى	550,272,222	550,272,222	
إيرادات أخرى	——	——	
صافي الإيرادات التشغيلية والأخرى	12,460,627,318	12,460,627,318	
رواتب الموظفين وما في حكمها	(4,406,521,956)	(4,406,521,956)	
مصاريف عمومية وإدارية	(6,000,417,448)	(6,000,417,448)	
استهلاكات	(1,719,937,803)	(1,719,937,803)	
أرباح رأسمالية	39,468,800	39,468,800	
مخصص عقارات التصفية	(1343300000)	(266,926,000)	1076374000
إجمالي المصاريف	(13430708407)	(12,354,334,407)	1076374000
ربح (خسارة) السنة قبل الضريبة	(970081089)	106,292,911	(1076374000)
ضريبة الدخل	(107,770,000)	(107,770,000)	
صافي دخل السنة	(1077851089)	(1,477,089)	1076374000
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	464530339	464530339	
صافي الخسائر على الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	464530339	464530339	
أجمالي الدخل الشامل للسنة	(613320750)	(463053250)	1076374000

جدول رقم (5)/جدول احتساب المخصص عقارات التصفية

العقار	تاريخ الاستملاك	تاريخ احتساب المخصص /من قبل المصرف	قيمة العقار/الف دينار	تاريخ الواجب احتساب المخصص حسب تعليمات البنك	نسبة المخصص بموجب احتساب المصرف	نسبة المخصص بموجب تعليمات البنك	المبلغ بموجب احتساب المصرف/الف دينار	المبلغ بموجب تعليمات البنك/الف دينار	الفرق
1- المثنى ٢٨١ الشامية	2017/9	لم يتم احتساب مخصص	233,841	2018/9	———	%60	———	140304	140304
٢ - المثنى 26/1313/65 ام الخيل	2017/9	لم يتم احتساب مخصص	91,866	2018/9	———	%60	———	55119	55119
3- المثنى 26/١١٤٦/65 ام الخيل	2017/9	لم يتم احتساب مخصص	133,623	2018/9	———	%60	———	80173	80173
4- كربلاء العباسية 70/119مقاطعة ٢٤	2016/12	2020/12	1,334,630	2017/12	%20	%80	266926	1067704	800778
المجموع							266926	1343300	1076374

جدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير السنوي لسنة 2020

من الجدول رقم (4و5) (احتساب المصرف للمخصص، واحتساب الباحثة للمخصص) فان الباحثة توصلت الى :

1- ان تطبيق قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كان لة تأثير على صافي الدخل السنوي بالنسبة للمصرف والذي يؤدي بدورة على التأثير على جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي بمقدار ما تم احتسابه في جانب (مصروف مخصص عقارات التصفية)الذي تم الافصاح عنه في كشف الدخل.

2- ان المبلغ الذي ينبغي ان يتم الافصـــاح عنه في القوائم المالية للمصـــرف هو (1343300)الف دينار (مليار وثلاثمائة وثلاثة واربعون مليون وثلاثمائة الف دينار) ،والكشـــف رقم (2) يبين تأثير تطبيق القرار على البيانات المالية في ضـــوء الآلية الواردة بقرار مجلس ادارة البنك المركزي.

وهذا التغير في قيم كشف الدخل يؤثر بصورة طبيعية على قائمة المركز المالي للمصرف لسنة 2020وفق ما مبين ادناه:

كشف رقم (2) / قائمة المركز المالي للمصرف الخليج التجاري قبل وبعد تطبيق قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كما في 31 /كانون الأول/ ٢٠٢٠

الموجودات	2020 قبل التطبيق/ دينار عراقي	2020 بعد التطبيق/ دينار عراقي	مقدار التأثير/ دينار
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	151,221,657,729	151,221,657,729	
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	83,288,273,345	83,288,273,345	
تسهيلات ائتمانية مباشرة. صافي	127,002,548,274	127,002,548,274	
استثمار في شركات تابعة	11,300,000,000	11,300,000,000	
استثمار في شركات حليفة	34,000,000,000	34,000,000,000	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	15,593,196,570	15,593,196,570	
ممتلكات ومعدات، صافي	39,658,853,234	39,658,853,234	
مشاريع تحت التنفيذ	4,553,221,727	4,553,221,727	
موجودات أخرى	44,180,532,752	44,180,532,752	
مجموع الموجودات	510,798,283,631	510,798,283,631	
المطلوبات وحقوق المساهمين المطلوبات ودائع العملاء	180,767,475,870	180,767,475,870	
تأمينات نقدية	3,087,189,409	3,087,189,409	
قروض طويلة الاجل	3,258,628,615	3,258,628,615	
مخصص ضريبة الدخل	107,770,000	107,770,000	
مطلوبات أخرى	16,405,108,286	17481482286	1076374000
مجموع المطلوبات	203,626,172,180	204702546180	1076374000
حقوق المساهمين رأس المال	300,000,000,000	300,000,000,000	
احتياطي إجباري	9,413,152,988	9,413,152,988	
احتياطيات أخرى	696,500,360	696,500,360	
احتياطي التغير في القيمة العادلة	(8,027,484,477)	(8,027,484,477)	
أرباح مدورة	5,089,942,580	4013568580	1076374000
مجموع حقوق المساهمين	307,172,111,451	306095737451	1076374000
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	510,798,283,631	510798283631	

من الكشفين (1) و(2) فان رصيد كل من حساب المطلوبات الاخرى وحساب الارباح المدورة قد تغير وكما مبين أدناه:

1. بلغ رصـــيد الاحتياطيات (7172111451) دينار بموجب قائمة المركز المالي (قبل تطبيق القرار).ولدى تنزيل رصـــيد مخصـص عقارات التصـفية الذي تم الزام المصـارف بتطبيقه على البيانات المالية الخاصـة بها بموجب قرارا مجلس ادارة البنك انخفض الرصيد بمقدار (1076374000) دينار(مليار وستة وسبعون مليون وثلاثمائة واربعة وسبعون الف دينار) ليكون رصيد حساب الاحتياطيات بعد التطبيق (6095737451) دينار .
2. ارتفـاع مقـدار الخســـارة المتحقق للمصـــرف بمقـدار(1,076,374,000) دينـار بعـد تطبيق القرار ليكون (1,077,851,089) دينار بدلاً من (1,477,089) دينار.

3. مما تقدم فان تطبيق قرار مجلس ادارة البنك المركزي الذي الزم المصارف باحتساب مخصص عقارات التصفية على العقارات المملوكة للمصارف والتي آلت اليها نتيجة تسوية دين، والافصاح عنها في البيانات المالية يؤدي الى دعم موثوقية البيانات المالية وعرضها الارقام الواردة فيها بشكل اكثر دقة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. يعد احتساب مخصص عقارات التصفية من المواضيع المهمة والحديثة التي لها أثر مباشر على مصداقية القوائم المالية والافصاح عنها بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية طبقا للمعايير المحاسبية ولتعليمات البنك المركزي العراقي.
2. ان مسؤولية مراقب الحسابات هو ابداء الرأي الفني المحايد حول البيانات المالية المقدمة وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية ،والافصاح عن الامور الجوهرية المتعلقة بالمبالغ الظاهرة في الميزانية العامة والحسابات الختامية للسنة المنتهية كما في 2020/12/31،ومن خلال التحليل تبين عدم افصاح المدقق الخارجي في تقاريره عن البيانات المالية للمصارف بشكل واضح عن العقارات المستملكة نتيجة تسوية ديون ، ومبالغها ، واحتساب المخصص، وتاريخ استحواذ عليها من قبل المصارف.
3. من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف ، لم تقم المصارف عينة البحث باحتساب مخصص عقارات التصفية في ضوء الآلية التي رسمها قرار مجلس ادارة البنك وهذا أثر بشكل واضح على نتيجة نشاط المصارف عينة البحث والمركز المالي لها.
4. عدم صحة تطبيق الاجراءات المحاسبية المتعلقة باحتساب مخصص عقارات التصفية للمصارف عينة البحث، وفق ما نص علية تعليمات مجلس ادارة البنك المركزي ،المتمثلة 20% عن كل عقار وعن كل سنة تأخير في حالة عدم التصرف ببيع العقار ، مما ادى الى تضخيم الارباح المدورة وبالتالي على حقوق المساهمين.
5. تباين في اسلوب عرض القوائم المالية للشركات عينة البحث حيث ان المصارف التجارية يتم أعدادها للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية المعمول بها ،بينما المصارف الحكومية أغلبها يتم اعداد القوائم المالية وفق نظام المحاسبي الموحد ولم يتم اعدادها وفق المعايير المحاسبية الدولية .
6. وجود عقارات مستملكة نتيجة تسوية ديوان لم يقم المصرف عينة البحث بتخلص منها ضمن المدة المحدد بقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004،مما ادى ذلك الى تضخم حساب الموجودات ومن ثم التأثير على المركز المالي وقائمة الدخل الخاصة بها نتيجة تطبيق قرار مجلس ادارة البنك.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التزام المصارف بمضامين قانون المصارف و تعليمات مجلس ادارة البنك المركزي العراقي باعتبارها اعلى سلطة نقدية ومصرفية ورقابية على المصارف تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكوين دعامة تحوطية للمصارف وتقديم النصح والارشاد، واظهار البيانات المالية على حقيقتها دون المبالغة في حساباتها لحماية حقوق المساهمين والمودعين والاتخاذ القرارات الصائبة للمستثمرين.
2. ضرورة تطبيق اجراءات المحاسبية المتعلقة باحتساب مخصص عقارات التصفية للمصارف عينة البحث ، باحتساب نسبة 20% عن كل عقار وعن كل سنة تأخير وفق ما نص علية تعليمات مجلس ادارة البنك المركزي.
3. ضرورة الاسراع المصارف عند أصدار البيانات المالية الافصاح عن مخصص عقارات التصفية لما لها من اهمية على المركز المالي ونتيجة النشاط.
4. ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية معيار القيمة العادلة رقم (13) في تقييم العقارات كون ان كلفها لا تناسب قيمتها السوقية مما اثر على رصيد مخصص عقارات التصفية .

5. ضرورة التخـــلص من العقارات ضمن المدة القانونية التي نـــص عليها قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 كـــون ان احتساب المخصص يؤثر على الارباح ونتائج الاعمال.
6. ايلاء موضوع مخصص عقارات التصفية الاهمية اللازمة من قبل مراقب الحسابات والافصاح عنه بشكل واضح ودقيق حسب متطلبات القرار (تاريخ التملك، النسبة، مبلغ المخصص السنوي، مبلغ المخصص الواجب الافصاح عنه في البيانات المالية).

المصادر

المصادر العربية

اولاً: القوانين والانظمة والتعليمات والتقارير الرسمية

1. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004
2. قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004
3. التقارير السنوية لسنة 2020للمصارف التجارية عينة البحث.
4. تعليمات البنك المركزي رقم 74 لسنة 2020
5. لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC لسنة 2006

ثانياً: الكتب العربية

1. ابو نصـــار ، محمد ، حميدات ، جمعة ، ' معايير المحاســـبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعلمية ، الطبعة الثالثة ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، الاردن ، 2017 .
2. الامام، صـلاح الدين محمد امين، والشـمري ، صـادق راشـد ،تفعيل انظمة الرقابة المصـرفية وتطويرها وفق لمعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا، بحث منشور في النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع ، كانون الاول / ديسمبر 2010.
3. الدوري ، السامرائي ، زكريا ، يسرا ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2013
4. العنزي ، حيدر وهاب عبود ، اضواء قانونية على استقلال البنك المركزي عن السلطة التنفيذية ، الطبعة الاولى ، دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ،2020 .
5. النقيب، كمال عبد العزيز، " المدخل المعاصر الى علم المحاسبة المالية ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٤.
6. حنان، رضوان حلوة، " مدخل الى النظرية المحاسبية الاطار الفكري– التطبيقات العملية " ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٥.
7. دهمش، نعيم، " القوائم المالية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً " ، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، عمان، الاردن، 1995.
8. عبود، ســـالم محمد، البرزنجي، احمد محمد فهمي، التحليل المالي منهج تحليلي لتقويم الاداء ودعم العملية الادارية، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ،الطبعة الاولى ،2019.
9. كيسو، دونالد، و ويجانت، جيري، " المحاسبة المتوسطة الطبعة العربية الثانية، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995.
10. لطفي، امين السيد احمد، " نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي "، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. العكيدي ، ايناس احمد ظاهر ، الرقابة الاشـرافية المتبادلة فيما بين البنوك المركزية على فروع المصـارف الأجنبية في العراق ، رسـالة ماجسـتير ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ، ٢٠١٨ .
2. ذهبية، بلعيد "الرقابة المصـــرفية ودورها في تفعيل اداء البنوك الجزائرية "رســـالة ماجســـتير ،جامعة ســـعد دحلب ،كلية العلوم الاقتصـــادية وعلوم التسيير، الجزائر ،2007.

رابعاً: المصادر الاجنبية

1. Bert Loudis& Ben Ranish, "CECL and the Credit Cycle"2019

2.Bipasha Barua, Suborna Barua,"COVID-19 implications for banks: The case of an emerging economy with a weak finance system" " 10. Carl Ldelonnbark2020

3. Lev B, and P. Zarowin(1999): "the Boundaries of Financial Reporting and how to Extend them, Journal of Accounting Research", 37 (2): pp.353-385

4. Qi, Ershi & Shen, Jiang & Dou, Runliang , the 19th International Conference on Industrial Engineering and Engineering Management, Springer , 2013.